

Distr.: General
3 November 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم ورقة مفاهيمية من أجل المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن
موضوع "حماية المدنيين في النزاعات المسلحة"، المقرر عقدها في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر
٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توماس ماير - هارتنغ
السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية

المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

يوافق عام ٢٠٠٩ الذكرى السنوية العاشرة لنظر مجلس الأمن لأول مرة في مسألة حماية المدنيين في النزاعات المسلحة باعتبارها مسألة مواضيعية.

ومنذ اتخاذ القرار ١٢٦٥ (١٩٩٩)، أصبحت حماية المدنيين تشغل موقعا متميزا في جدول أعمال مجلس الأمن. فالقرارات الأربعة التاريخية، والبيانات الرئاسية المتعددة، والمناقشات المواضيعية المنتظمة، والتقارير الدورية للأمين العام، والمذكرة المتعلقة بحماية المدنيين، وكذلك تناول الشواغل الخاصة بالحماية في عدد متزايد من القرارات الخاصة ببلدان معينة وفي ولايات بعثات حفظ السلام، كلها مؤشرات على التقدم الجوهرى المحرز على مدى العقد الماضى وعلى التزام المجلس بالمسألة.

وفي ذلك الوقت، تناول المجلس مختلف الجوانب المتعلقة بحماية المدنيين، بما في ذلك الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل في مجال الحماية، وآفة العنف الجنسى، وكذلك ضرورة كفاءة المساءلة والتغلب على القيود التي تواجه إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة وبلا عوائق وفي الوقت المناسب.

وعلى النحو الذي أبرزه تقرير الأمين العام الصادر مؤخرا عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2009/277)، فإن النهوض بوضع القواعد والمعايير الدولية لحماية المدنيين، وتكليف بعثات حفظ السلام بحماية المدنيين، وغير ذلك من الخطوات الهامة التي اتخذها المجلس من أجل تحسين الحماية، لم تواكبه بشكل كامل الإجراءات اللازمة على أرض الواقع، ولا تزال هناك العديد من التحديات القائمة. وكون المدنيين لا يزالون يتحملون العبء الأكبر للنزاعات المسلحة الحالية يشير إلى الحاجة المستمرة لقيام مجلس الأمن والدول الأعضاء بمواصلة تعزيز حماية المدنيين.

وتحت رئاسة النمسا لمجلس الأمن، سيرأس وزير الخارجية، مايكل سبندلغر، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وحيث توافق المناقشة الذكرى السنوية العاشرة لنظر المجلس في موضوع حماية المدنيين،

فإنها ستوفر فرصة بالغة الأهمية لمجلس الأمن والدول الأعضاء والشركاء الآخرين للمشاركة في تبادل معمق للآراء، وتقييم التقدم المحرز حتى الآن، وتحديد التزام المجلس بحماية المدنيين. وستشكل أيضا مناسبة لتحديد تدابير ملموسة من أجل تحسين امتثال أطراف النزاع للإطار الشارح الحالي للحماية وتنفيذ مقررات المجلس، والاتفاق على تلك التدابير. وقد يرغب المشاركون في مناقشة المواضيع التالية:

تعزيز سيادة القانون، وتحسين الامتثال، وكفالة المساءلة

إن من بين التحديات الرئيسية التي نواجهها، على النحو الذي أبرزه الأمين العام، عدم احترام أطراف النزاع، بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدول، لالتزاماتها بحماية المدنيين بموجب القانون الدولي، احتراما كاملا، وعدم كفالتها هذا الاحترام.

ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في تحسين الامتثال وتعزيز المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويعتبر إلى حد كبير غياب المساءلة، باعتبارها رادعا هاما، هو ما يسمح بتزايد الانتهاكات. وتتراوح الوسائل المتاحة للمجلس بين الإدانة المستمرة للانتهاكات والمطالبة بامتثال جميع الأطراف امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وتعزيز آليات تحقيق العدالة والمصالحة، وتنفيذ تدابير محددة الهدف وطلب القيام بالرصد والإبلاغ وتقصي الحقائق بشأن الانتهاكات الجسيمة باعتبار ذلك شرطا مسبقا لكفالة المساءلة على الصعيدين الوطني أو الدولي.

تحسين تنفيذ بعثات حفظ السلام لولايات الحماية

منذ عام ١٩٩٩، كلف مجلس الأمن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بمساعدة السلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤوليتها في مجال حماية المدنيين. وأعاد القرار ١٦٧٤ (٢٠٠٦) تأكيد ما درج عليه المجلس من كفالة احتواء ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات الأخرى، على أساس كل حالة على حدة، على أحكام بشأن حماية المدنيين. أما كفالة التنفيذ الفعال لتلك الولايات، ونطاق ما تنطوي عليه من مهام وأنشطة تشمل جميع أجزاء البعثة لا العناصر النظامية فحسب، فقد أبرزهما تقرير الأمين العام المذكور أعلاه وورقة الأفق الجديد غير الرسمية الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام (تموز/يوليه ٢٠٠٩) باعتبارهما تحديا رئيسيا يواجهه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويشكل التغلب على عدم وجود تفاهم مشترك بشأن ما يمكن لحفظة السلام عمله، وما يتعين عليهم عمله، في سبيل حماية المدنيين، أولوية من أجل كفالة مصداقية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام المكلفة بحماية المدنيين. وفضلا عن ذلك، فإن التفاوت بين المهام

الصادر بها تكليف والموارد والقدرات المخصصة، إلى جانب فجوة المعلومات القائمة بين الميدان والمقر، بما في ذلك مجلس الأمن، يعدان من التحديات الهامة التي يلزم مواجهتها.

وينطوي التنفيذ الفعال لمهام الحماية على طائفة واسعة من العناصر الفاعلة. فهو يتطلب التشاور الوثيق، بما في ذلك بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، قبل إنشاء بعثات حفظ السلام وطوال دورة حياتها. أما تحسين التوجيه التشغيلي لحفظة السلام بشأن كيفية تنفيذ مهام الحماية وكذلك استراتيجيات الحماية على نطاق البعثة (استناداً إلى تقييم واقعي للمخاطر التي تتهدد المدنيين ولدور توفير الحماية الذي تضطلع به العناصر الفاعلة في المجال الإنساني ومجال حقوق الإنسان وغيرها من العناصر الفاعلة المعنية)، فيمكن أن يساهم في كفاءة تنفيذ أنشطة الحماية على نحو يتسم بالتماسك والاتساق والفعالية.

تحسين ما يقدم للمجلس من معلومات وتقارير عن المسائل المتعلقة بحماية المدنيين

إن الإبلاغ الشامل والدقيق والتفصيلي عن حماية المدنيين، بما يشمل القيود القائمة على وصول العناصر الفاعلة في المجال الإنساني بصورة آمنة وفي الوقت المناسب وبلا عوائق، والتدفق المنتظم للمعلومات بين المقر والميدان، يعدان من الشروط المسبقة لمتسنى لمجلس الأمن وغيره من أصحاب المصلحة اتخاذ إجراءات مستنيرة وجيدة التوقيت من أجل كفاءة حماية المدنيين في حالات معينة. وسيزيد تحسين الإبلاغ من تعزيز ما يجريه المجلس من رصد لتنفيذ أنشطة الحماية وللتقدم الذي تحرزه بعثات حفظ السلام، ومن رقابة عليهما، وسيتيح له تعديل الولايات بما يعكس التغييرات التي تحدث على الأرض.